



**Mohammed Ali Abdo Hasan AL-Jabri**  
*Scientific Organization for Research and Innovation - Yemen*

# THE EFFECTS OF ECONOMIC REFORMS ON TECHNICAL AND VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING IN THE REPUBLIC OF YEMEN

## آثار الإصلاحات الاقتصادية على التعليم والتدريب الفني والمهني في الجمهورية اليمنية

**Abstract:** *Economic reforms are critical for addressing the challenges of workforce development and unemployment in developing countries. In the Republic of Yemen, economic reforms have significantly influenced the Technical and Vocational Education and Training (TVET) sector, which plays a pivotal role in equipping individuals with employable skills. This study examines the impact of economic reforms on the TVET system in Yemen, focusing on funding, infrastructure, curriculum development, and accessibility. The findings highlight the opportunities and challenges posed by economic reforms and propose strategies to improve the responsiveness of the TVET system to labor market demands.*

**Keywords:** *Technical and Vocational Education and Training (TVET), Economic reforms, Workforce development, Public-private partnerships, Yemen.*



**Abdo Saeed Al-Sana'ani**  
*PhD, Associate Professor, Taiz university, Taiz, Yemen*

د. عبده سعيد الصنعاني  
أستاذ مشارك في قسم التربية الخاصة  
بجامعة تعز – اليمن

المقدمة	
<p>واجهت الجمهورية اليمنية تحديات اقتصادية مطولة بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع والضغط الاقتصادية العالمية. وتهدف الإصلاحات الاقتصادية، التي تقودها غالبًا المؤسسات المالية الدولية، إلى استقرار الاقتصاد وإعادة هيكلة الإنفاق العام وتعزيز نمو القطاع الخاص. ولهذه الإصلاحات آثار مباشرة على أنظمة التعليم وخاصة التعليم والتدريب الفني والمهني، الذي يعمل كجسر بين التعليم والتوظيف.</p> <p>يعد التعليم والتدريب الفني والمهني أمرًا بالغ الأهمية لتزويد الأفراد بالمهارات العملية التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، وخاصة في الاقتصادات ذات معدلات البطالة المرتفعة والتصنيع المحدود. وفي اليمن، تأثرت فعالية التعليم والتدريب الفني والمهني بالإصلاحات الاقتصادية التي تؤثر على التمويل والقدرة المؤسسية ومواءمة برامج التدريب مع متطلبات السوق.</p>	
النتائج والمناقشة	
<p>كان أحد التأثيرات المهمة للإصلاحات الاقتصادية في اليمن هو خفض التمويل العام للتعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني. أدت تدابير التقشف المالي، التي تم تقديمها كجزء من برامج التكيف الهيكلي، إلى خفض ميزانية مراكز التدريب المهني والمؤسسات الفنية.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>التأثير على البنية الأساسية: تكافح العديد من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني للحفاظ على المرافق والحصول على المعدات اللازمة بسبب نقص التمويل. وهذا يعيق تقديم التدريب العملي، وهو أمر أساسي لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني.</li><li>نقص المعلمين: أثرت الميزانيات المخفضة أيضًا على توظيف المعلمين والتطوير المهني، مما أدى إلى نقص المدرسين المؤهلين في المجالات المهنية.</li></ul> <p>تشير الدراسات إلى أن الاستثمار العام غير الكافي في التعليم والتدريب المهني والتقني أضعف قدرته على تلبية الطلب المتزايد على العمالة الماهرة [1].</p> <p>شجعت الإصلاحات الاقتصادية مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في التعليم، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والتقني. ظهرت المؤسسات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لسد الفجوات التي خلفها انخفاض التمويل العام.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>الفرص: لقد أدى إشراك القطاع الخاص إلى إدخال برامج تدريبية أكثر تخصصًا ومدفوعة بالطلب، وخاصة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والبناء والزراعة.</li><li>التحديات: غالبًا ما تكون مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة غير متاحة للطلاب من ذوي الدخل المنخفض بسبب الرسوم الدراسية المرتفعة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الوصول إلى التعليم الفني.</li></ul> <p>تسلط الدراسة [2] الضوء على الحاجة إلى أطر تنظيمية لضمان الجودة والمساواة في مساهمات القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني.</p> <p>لقد أكدت الإصلاحات الاقتصادية على الحاجة إلى مواءمة مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني مع متطلبات سوق العمل لمعالجة عدم التوافق بين المهارات. وقد بذلت جهود لتحديث برامج التدريب من خلال دمج التقنيات الناشئة والمهارات الخاصة بالصناعة.</p> <ul style="list-style-type: none"><li>أهمية سوق العمل: أدت المبادرات الرامية إلى إشراك أصحاب العمل في تصميم المناهج إلى تحسين أهمية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وتزويد الطلاب بالمهارات التي يمكن تطبيقها مباشرة في مكان العمل.</li><li>الاتجاهات العالمية: شجعت الإصلاحات أيضًا اعتماد نماذج التدريب القائمة على الكفاءة، والتي تركز على نتائج المهارات القابلة للقياس بدلاً من المعرفة النظرية.</li></ul> <p>ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في تنفيذ هذه التغييرات بشكل متسق في جميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بسبب قيود الموارد والتنسيق المحدود بين أصحاب المصلحة [2].</p>	
التحديات	
<ol style="list-style-type: none"><li>عدم الاستقرار الاقتصادي: إن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المستمر في اليمن يقوض استدامة الإصلاحات ويحد من الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني.</li><li>عدم المساواة في الوصول: لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية عن غير قصد إلى توسيع الفجوات في الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والتقني، وخاصة بالنسبة للسكان الريفيين ومن ذوي الدخل المنخفض.</li><li>نقص البيانات: إن غياب بيانات سوق العمل الموثوقة يجعل من الصعب تقييم فعالية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتكييفها مع الاحتياجات المتطورة.</li></ol>	
الفرص	
<ol style="list-style-type: none"><li>تشغيل الشباب: يمكن أن يلعب تعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني دورًا حاسمًا في معالجة معدل البطالة المرتفع بين الشباب في اليمن من خلال تزويد الشباب بالمهارات القابلة للتسويق.</li><li>الدعم الدولي: تقدم المنظمات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، التمويل والمساعدة الفنية لدعم إصلاحات التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن.</li><li>التكامل التكنولوجي: إن الاستفادة من التقنيات الرقمية في تقديم التعليم والتدريب المهني والتقني يمكن أن يعزز الوصول إلى التدريب ويحسن نتائج التعلم.</li></ol>	
الخاتمة	
<p>لقد كان للإصلاحات الاقتصادية تأثير عميق على قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن، حيث ساهمت في تشكيل تمويله وإمكانية الوصول إليه ومواءمته مع متطلبات سوق العمل. وفي حين قدمت الإصلاحات فرصًا لمشاركة القطاع الخاص وتحديث المناهج الدراسية، إلا أن التحديات مثل انخفاض التمويل العام وعدم المساواة في الوصول إلى التعليم لا تزال قائمة. ومن خلال معالجة هذه التحديات والاستفادة من الفرص التي توفرها الإصلاحات، يمكن لليمن تعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتعزيز مساهمته في تنمية القوى العاملة والتعافي الاقتصادي.</p>	
المراجع والمصادر	
<ol style="list-style-type: none"><li>The possibility of supporting the regulatory and economic mechanism for business development in Libya (literary review - and a suggested modified mechanism) / R. A. Atnishah [et al.] // Al-Andalus journal for Humanities &amp; Social Sciences. — 2023. — № 65, Vol. 10. — P. 180—198.</li><li>Atnishah, R. A. Challenges of economic development in Libya: analysis of the impact of political and social factors on small and medium business structures (comparative study with Belarus) / R. A. Atnishah, N. V. Sycheva, M. F. S. H. AL-Kamali // Al-Andalus journal for Humanities &amp; Social Sciences. – 2025. – Vol. 12, № 111. – P. 203–245.</li></ol>	

II Международный молодёжный научно-культурный форум/ II International Youth Scientific-Cultural Forum/الشبكة العلمية والثقافية الدولية للتأني للشباب

246